# دور الذكاء الاصطناعي في تبسيط الشكلية الاجرائية

م.م اثير حسين عبدالله
جامعة الكوفة كلية التربية للبنات
atheerh.alhadrawi@uokufa.edu.iq

**ملخص البحث**

يهدف البحث الحالي الى التعرف على دور الذكاء الاصطناعي في تبسيط الشكلية الاجرائية ، اذ تتمحور مشكلة البحث حول إلى أي مدى يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تبسيط الشكلية الإجرائية وتحقيق فعالية الإجراءات القضائية، دون المساس بجوهر الضمانات الإجرائية وحقوق الدفاع؟ تنبع أهمية البحث من كونه يتناول موضوعًا حديثًا يجمع بين القانون الإجرائي والتقنيات الذكية، وهو ما يجعله ذا قيمة علمية وعملية في آن واحد ويعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل النصوص القانونية والفقهية ذات الصلة، مع الاستعانة بالمنهج المقارن عند الاقتضاء، لبيان كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي في تبسيط الشكلية الإجرائية ضمن النظم القانونية المعاصرة ، وقد توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات اهمها يُسهم الذكاء الاصطناعي في تبسيط الشكلية الإجرائية من خلال تنظيم الإجراءات، والكشف المبكر عن النواقص الشكلية، وتقليل حالات البطلان وردّ الدعاوى لأسباب إجرائية ويُعد الذكاء الاصطناعي أداة مساندة للعمل القضائي تسهم في تسريع الفصل في الدعاوى وتحقيق العدالة الناجزة دون المساس بجوهر الضمانات الإجرائية وضرورة إدراج نصوص تشريعية صريحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية وتحدد طبيعته كأداة داعمة للعمل القضائي واعتماد أنظمة ذكية موحدة لإدارة الدعاوى والإجراءات الشكلية بما يحقق الدقة والسرعة ويقلل من التعقيد الإجرائي.

**الكلمات المفتاحية : الذكاء الاصطناعي ، تبسيط ، الشكلية الاجرائية**

# The Role of Artificial Intelligence in Simplifying Procedural Formality

**M.M Atheer Hussein Abdullah**

**University of Kufa, College of Education for Women**

atheerh.alhadrawi@uokufa.edu.iq

## Abstract

This research aims to identify the role of artificial intelligence in simplifying procedural formality. The research problem revolves around the extent to which artificial intelligence can contribute to simplifying procedural formality and achieving the effectiveness of judicial procedures, without compromising the essence of procedural guarantees and the rights of the defense. The importance of this research stems from its focus on a contemporary topic that combines procedural law and smart technologies, making it both scientifically and practically valuable. The research employs a descriptive analytical approach, analyzing relevant legal and jurisprudential texts, and utilizing comparative methods when necessary, to demonstrate how artificial intelligence (AI) can be employed to simplify procedural formalities within contemporary legal systems. The researcher arrived at a set of conclusions and recommendations, the most important of which are: AI contributes to simplifying

procedural formalities by streamlining procedures, detecting procedural deficiencies early, and reducing cases of invalidation and dismissal of lawsuits for procedural reasons. AI is considered a supportive tool for judicial work, contributing to expediting case resolution and achieving swift justice without compromising the core procedural safeguards. The researcher also emphasizes the necessity of including explicit legislative provisions that regulate the use of AI in judicial procedures and define its nature as a supportive tool for the judiciary. Furthermore, the researcher recommends adopting unified smart systems for managing cases and procedural formalities to achieve accuracy and speed while reducing procedural complexity.

**Keywords**: Artificial Intelligence, Simplification, Procedural Formalities

**المقدمة**

شهدت النظم القانونية المعاصرة تطورًا ملحوظًا في أدواتها الإجرائية، مدفوعةً بالتقدم التقني المتسارع الذي أفرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي بوصفها أحد أبرز ملامح التحول الرقمي في مرفق العدالة. وقد انعكس هذا التطور على الإجراءات القضائية، ولا سيما ما يتعلق بالشكلية الإجرائية التي طالما شُكّلت بوصفها إطارًا تنظيميًا يهدف إلى ضمان حسن سير الدعوى وحماية حقوق الخصوم. غير أن الإفراط في الشكلية الإجرائية، في كثير من الأحيان، أدى إلى تعقيد الإجراءات، وإطالة أمد التقاضي، وإهدار الجهد القضائي، الأمر الذي أفرز حاجة ملحّة إلى إعادة النظر في آليات تطبيقها دون المساس بجوهرها الضامن للعدالة.

برز الذكاء الاصطناعي كأداة فعّالة قادرة على إحداث نقلة نوعية في إدارة الإجراءات القضائية، من خلال تبسيط المتطلبات الشكلية، وتنظيم المواعيد، وتوحيد النماذج، والكشف المبكر عن النواقص الإجرائية، بما يسهم في تحقيق العدالة الناجزة وتعزيز كفاءة الأداء القضائي. كما يتيح الذكاء الاصطناعي إمكانية الانتقال من الشكلية الجامدة إلى شكلية وظيفية مرنة، تحقق الغاية من الإجراء دون التضحية بحقوق الدفاع أو الإخلال بمبدأ المشروعية الإجرائية.

تأتي أهمية هذا البحث لتسليط الضوء على الدور الإيجابي للذكاء الاصطناعي في تبسيط الشكلية الإجرائية، وبيان الأسس القانونية والتنظيمية التي تحكم توظيفه داخل المنظومة القضائية، بما ينسجم مع التطورات التشريعية الحديثة، ويواكب متطلبات العدالة الرقمية، ويسهم في تحديث الفكر الإجرائي المعاصر.

**أشكالية البحث**

تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تبسيط الشكلية الإجرائية وتحقيق فعالية الإجراءات القضائية، دون المساس بجوهر الضمانات الإجرائية وحقوق الدفاع؟

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الإشكاليات الفرعية، من أبرزها:

هل يمثل الذكاء الاصطناعي مجرد أداة تقنية مساعدة للإجراءات، أم أنه يشكل تحولًا مفاهيميًا في فهم الشكلية الإجرائية؟ وما هو الإطار القانوني القادر على استيعاب هذه التقنيات وتوجيهها نحو تحقيق العدالة الإجرائية بكفاءة ومرونة؟ وكيف يمكن التوفيق بين متطلبات التنظيم الإجرائي التقليدي ومتطلبات التطور الرقمي في العمل القضائي؟

**أسئلة البحث**

1. ما المقصود بالذكاء الاصطناعي، وما هي أبرز تطبيقاته ذات الصلة بالإجراءات القضائية والإدارية؟
2. ما مفهوم الشكلية الإجرائية، وما الغايات التي تسعى إلى تحقيقها في النظم القانونية؟
3. ما أوجه التعقيد التي تفرضها الشكلية الإجرائية التقليدية على المتقاضين وسير العدالة؟
4. كيف يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تسهم في تبسيط الإجراءات القانونية وتقليل الطابع الشكلي المفرط؟
5. ما حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الإجرائي، وما الضوابط القانونية اللازمة لضمان عدم المساس بحقوق الدفاع ومبدأ المشروعية؟
6. هل يؤدي توظيف الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز فعالية العدالة الإجرائية أم يثير مخاطر قانونية وأخلاقية جديدة؟

**اهمية البحث**

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول موضوعًا حديثًا يجمع بين القانون الإجرائي والتقنيات الذكية، وهو ما يجعله ذا قيمة علمية وعملية في آن واحد. فعلى الصعيد العلمي، يسهم البحث في إثراء الدراسات القانونية المعاصرة من خلال تقديم معالجة تحليلية لدور الذكاء الاصطناعي في إعادة صياغة مفهوم الشكلية الإجرائية. أما على الصعيد العملي، فيقدم البحث رؤية تنظيمية يمكن أن تُسهم في تطوير التشريعات الإجرائية، وتحسين أداء المؤسسات القضائية، وتقليل حالات بطلان الإجراءات وردّ الدعاوى لأسباب شكلية، بما يعزز الثقة بالقضاء ويحقق العدالة الناجزة.

**هدف البحث**

يهدف البحث الى التعرف على دور الذكاء الاصطناعي في تبسيط الشكلية الاجرائية.

**منهجية البحث**

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي، من خلال تحليل النصوص القانونية والفقهية ذات الصلة، مع الاستعانة بالمنهج المقارن عند الاقتضاء، لبيان كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي في تبسيط الشكلية الإجرائية ضمن النظم القانونية المعاصرة.

**هيكلية البحث**

تُبنى هيكلية هذا البحث على ثلاثة مباحث رئيسة؛ خُصِّص المبحث الأول لبيان الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والشكلية الإجرائية، من خلال تناول مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال القانوني، ثم توضيح مفهوم الشكلية الإجرائية وأهميتها في التنظيم القضائي. أما المبحث الثاني فقد عالج الدور الذي يؤديه الذكاء الاصطناعي في تبسيط الإجراءات الشكلية، وذلك عبر بحث مساهمته في تقليص التعقيد الإجرائي وتسريع الفصل في الدعاوى، وبيان أثره في تعزيز الوصول إلى العدالة الإجرائية. في حين خُصِّص المبحث الثالث لدراسة الأطر التنظيمية والتطبيقية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تبسيط الشكلية الإجرائية، من خلال استعراض الضوابط القانونية الكفيلة بتكريسه كأداة داعمة للإجراءات القضائية، وتحليل دوره التنظيمي في تحقيق التوازن بين الشكلية الإجرائية وفعالية العدالة.

## المبحث الأول

## الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والشكلية الإجرائية

يُعد تحديد الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والشكلية الإجرائية خطوة أساسية لفهم طبيعة العلاقة بين التطور التقني المعاصر والنظم الإجرائية التقليدية، إذ إن وضوح المفاهيم يُسهم في ضبط التحليل القانوني وتجنب الخلط بين الأبعاد التقنية والقانونية. فالذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أداة تقنية محايدة، بل أصبح عنصرًا فاعلًا في إعادة تشكيل آليات العمل القانوني والقضائي، من خلال ما يوفره من إمكانات تحليلية وتنظيمية تسهم في تطوير الإجراءات وتحسين كفاءتها.

تمثل الشكلية الإجرائية أحد الركائز الأساسية للتنظيم القضائي، لما تؤديه من دور في ضمان انتظام الخصومة، وحماية حقوق الخصوم، وتحقيق مبدأ المشروعية الإجرائية. غير أن التطور التقني المتسارع أفرز تساؤلات جوهرية حول مدى قابلية هذه الشكلية للتكيف مع أدوات الذكاء الاصطناعي، وما إذا كان بالإمكان إعادة صياغتها بصورة أكثر مرونة دون الإخلال بوظيفتها الضامنة للعدالة.

## المطلب الأول

## مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال القانوني

يُعد الذكاء الاصطناعي من أبرز مخرجات الثورة التكنولوجية المعاصرة، إذ يشير في جوهره إلى قدرة الأنظمة الحاسوبية والبرمجيات الذكية على محاكاة بعض أنماط السلوك البشري، ولا سيما ما يتعلق بالتفكير والتحليل والاستنتاج واتخاذ القرار[1]. وقد تطور مفهوم الذكاء الاصطناعي عبر مراحل متعددة، بدءًا من كونه فكرة نظرية تهدف إلى تقليد الذكاء الإنساني، وصولًا إلى كونه منظومة تطبيقية متقدمة تعتمد على الخوارزميات، وتعلم الآلة، وتحليل البيانات الضخمة، والشبكات العصبية، بما يسمح لها بالتكيف مع المعطيات المتغيرة وتحسين أدائها بمرور الوقت. ولم يعد الذكاء الاصطناعي مقصورًا على المجالات التقنية البحتة، بل امتد ليشمل مجالات إنسانية وقانونية معقدة، الأمر الذي أضفى عليه بعدًا مؤسسيًا وتنظيميًا جديدًا.[2]

يُفهم الذكاء الاصطناعي بوصفه مجموعة من الأدوات التقنية التي تُوظف لدعم العمل القانوني والقضائي، من خلال تحليل النصوص القانونية، وتنظيم الإجراءات، ومعالجة البيانات، والمساعدة في اتخاذ القرار، دون أن يحل محل العنصر البشري أو يستأثر بوظيفة القضاء. ويقوم هذا الفهم على اعتبار الذكاء الاصطناعي وسيلة مساعدة تهدف إلى رفع كفاءة النظام القانوني وتحقيق فعاليته، لا أداة بديلة عن القاضي أو رجل القانون. ويتميز الذكاء الاصطناعي القانوني بقدرته على التعامل مع كم هائل من المعلومات القانونية في وقت قياسي، مع المحافظة على درجة عالية من الدقة والاتساق، وهو ما يصعب تحقيقه بالوسائل التقليدية.[3]

وقد ساهم التطور التقني في انتقال الذكاء الاصطناعي من مجرد برامج حسابية جامدة إلى أنظمة قادرة على فهم اللغة القانونية وتحليلها، وذلك من خلال تقنيات معالجة اللغة الطبيعية، التي تتيح قراءة النصوص التشريعية والأحكام القضائية والعقود، واستخلاص الأنماط المشتركة بينها. ويُعد هذا التحول ذا أهمية بالغة في المجال القانوني، حيث تتسم النصوص القانونية بالتعقيد والدقة، وتحتاج إلى تفسير منضبط يراعي السياق التشريعي والفقهي والقضائي. وقد أتاح الذكاء الاصطناعي إمكانات جديدة في هذا المجال، من خلال تسهيل البحث القانوني، واختصار الوقت اللازم للوصول إلى النصوص والسوابق ذات الصلة.[4]

ومن أبرز تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني ما يتعلق بإدارة المعرفة القانونية، إذ تُستخدم الأنظمة الذكية في تنظيم التشريعات والأحكام والآراء الفقهية، وتصنيفها وفق معايير موضوعية وزمنية، بما يسهم في تسهيل عمل القضاة والمحامين والباحثين. كما تتيح هذه الأنظمة إمكانية الربط بين النصوص القانونية المختلفة، والكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها، الأمر الذي يعزز من دقة التحليل القانوني ويساعد على توحيد التفسير القضائي.[5]

كما امتد استخدام الذكاء الاصطناعي إلى مجال التحليل القانوني التنبؤي، حيث تُستخدم الخوارزميات لتحليل الأحكام القضائية السابقة واستخلاص الاتجاهات العامة للقضاء في مسائل معينة، بما يسمح بتقدير احتمالات الحكم في قضايا مماثلة. ولا يُقصد من هذا التطبيق التأثير على قناعة القاضي أو تقييد سلطته التقديرية، وإنما توفير أداة إرشادية تساعد رجال القانون على فهم السياق القضائي السائد، وتوقع المسارات المحتملة للنزاع، بما يعزز من كفاءة العمل القانوني ويقلل من المفاجآت الإجرائية.

يؤدي الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًا في تنظيم العمل الإداري للمحاكم، من خلال إدارة الملفات القضائية إلكترونيًا، وضبط المواعيد، وتسجيل الطلبات، والتحقق من استيفاء الشروط الشكلية للدعاوى. ويُعد هذا الجانب من أكثر المجالات التي يظهر فيها الأثر الإيجابي للذكاء الاصطناعي، إذ يسهم في تقليل الأخطاء الإجرائية، وتسريع سير الدعوى، وتخفيف العبء عن القضاة والموظفين، بما ينعكس إيجابًا على جودة العدالة المقدمة للمتقاضين.[6]

برز دور الذكاء الاصطناعي في مجال الصياغة القانونية، ولا سيما في إعداد العقود والمذكرات القانونية والنماذج الإجرائية، حيث تُستخدم الأنظمة الذكية لتقديم صيغ قانونية منضبطة تستند إلى القواعد المعمول بها، مع مراعاة خصوصية كل حالة. ويسهم هذا التطبيق في تقليل الأخطاء الشكلية واللغوية، وتحقيق قدر أعلى من التوحيد في الصياغة القانونية، الأمر الذي ينعكس على سلامة الإجراءات واستقرار المعاملات القانونية.

ولا يقتصر دور الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني على الجانب القضائي فحسب، بل يمتد إلى العمل التشريعي، حيث تُستخدم التقنيات الذكية في تحليل آثار التشريعات المقترحة، ودراسة مدى انسجامها مع القوانين النافذة، والكشف عن التعارضات أو الثغرات المحتملة. ويُعد هذا الاستخدام مؤشرًا على تحول الذكاء الاصطناعي إلى أداة داعمة لصنع القرار القانوني، بما يعزز من جودة التشريع وفعاليته.[7]

أن الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني يمثل تحولًا نوعيًا في أدوات العمل القانوني، إذ لم يعد القانون قائمًا فقط على الجهد البشري التقليدي، بل أصبح يستفيد من إمكانات التحليل والتنظيم التي توفرها التقنيات الذكية. غير أن هذا التحول لا يعني التخلي عن المبادئ القانونية الراسخة، بل يقتضي إعادة توظيفها في إطار جديد يحقق التوازن بين التطور التقني ومتطلبات العدالة. ويظل الذكاء الاصطناعي، في جوهره، أداة تنظيمية داعمة تهدف إلى تحسين كفاءة النظام القانوني وتبسيط إجراءاته، بما يخدم العدالة ويعزز الثقة في مرفق القضاء.

## المطلب الثاني

## مفهوم الشكلية الإجرائية وأهميتها في التنظيم القضائي

تمثل الشكلية الإجرائية أحد الركائز الأساسية لأي نظام قضائي منظم، إذ ترتكز على مجموعة القواعد والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم سير الدعوى وحماية حقوق الأطراف وضمان تطبيق القانون بطريقة عادلة ومنضبطة. وتقوم فكرة الشكلية الإجرائية على تحقيق توازن دقيق بين الالتزام بالقواعد الشكلية التي تحافظ على استقرار الإجراءات، وبين الحفاظ على الجوهر القانوني للحقوق والالتزامات. فهي تهدف إلى ضبط مراحل التقاضي المختلفة بدءًا من تقديم الدعوى وصولًا إلى إصدار الحكم، مع التأكيد على احترام المواعيد الشكلية، وتوثيق المستندات، وتوفير فرص متساوية للخصوم للعرض والدفاع، تُعد الشكلية الإجرائية أداة ضمان رئيسة لنجاح النظام القضائي، لأنها تعمل على الحد من العشوائية والإجراءات غير المنظمة، وتوفر إطارًا واضحًا يمكن للقاضي والخصوم من خلاله متابعة سير الدعوى بشكل منضبط ومتسق.[8]

وتكتسب الشكلية الإجرائية أهميتها ليس فقط من كونها وسيلة لحماية النظام القضائي، وإنما أيضًا لأنها تساهم في تعزيز الثقة في العدالة وفي نزاهة العملية القضائية، إذ إن التقيد بالشكلية يضمن أن جميع الإجراءات تتم وفق معايير محددة وواضحة، ويحد من احتمالات التلاعب أو التجاوزات التي قد تضر بحقوق الأطراف. كما تلعب الشكلية الإجرائية دورًا في حماية حقوق الدفاع، إذ تمنح كل طرف الفرصة لتقديم مستنداته والرد على مطالب الطرف الآخر ضمن أطر زمنية وإجرائية محددة، بما يحقق مبدأ المساواة والإنصاف في التقاضي. وهذا يعكس الأهمية الجوهرية للشكلية في التنظيم القضائي، حيث تكفل عدم تجاوز السلطات لمجالات اختصاصها، وتساعد على الحد من البيروقراطية القانونية دون التضحية بضمانات الحقوق الأساسية.[9]

فإن الشكلية الإجرائية تعد أداة تنظيمية وقانونية تسمح بمراقبة الأداء القضائي وضمان تطبيق القانون بشكل متسق وموحد، فهي تخلق نظامًا داخليًا يمكن من خلاله ضبط الأخطاء والتجاوزات، وتسهيل مراجعة الأحكام والقرارات من قبل الجهات العليا عند الحاجة. كما أن التقيد بالشكلية يسهم في تقليل النزاعات الإجرائية ويحد من أسباب الطعن والإبطال، وهو ما يعزز من سرعة الفصل في الدعاوى ويخفف من العبء على المحاكم. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن الشكلية الإجرائية ليست مجرد التزام شكلي بلا غاية، بل هي عنصر فاعل ومهم في تحقيق العدالة العملية والحفاظ على استقرار النظام القضائي.

كما تتجاوز أهمية الشكلية الإجرائية الجانب الداخلي للمحاكم لتشمل المصداقية العامة للنظام القضائي، إذ إنها تعكس مدى التزام الدولة بمبادئ العدالة القانونية والإجراءات المنظمة، وهو ما يعزز من ثقة المجتمع في القضاء ويضمن احترام أحكامه وقراراته، فإن دراسة الشكلية الإجرائية في سياق التطورات الحديثة، وخاصة مع إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، يمثل خطوة محورية لفهم كيفية الحفاظ على التوازن بين الالتزام بالإجراءات التقليدية وبين تبسيطها بما يخدم فعالية العدالة وسرعة التقاضي.[10]

أن الشكلية الإجرائية ليست هدفًا في حد ذاته، بل هي وسيلة لضمان سلامة الإجراءات القضائية ونجاحها في تحقيق العدالة، وهي بذلك توفر إطارًا متينًا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعمل ضمنه كأداة داعمة لتسهيل العمليات الإجرائية، دون المساس بحقوق الأطراف أو المبادئ الجوهرية للتقاضي. ومن هنا، تتضح الأهمية العملية لدراسة الشكلية الإجرائية وإدراك دورها في التنظيم القضائي، لا سيما عند النظر في الإمكانات التي يوفرها الذكاء الاصطناعي لتحسين الإجراءات، وتبسيط الشكلية، وتحقيق العدالة بكفاءة وفعالية أكبر.[1]

## المبحث الثاني

## دور الذكاء الاصطناعي في تبسيط الإجراءات الشكلية

مع التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبح من الضروري إعادة النظر في طبيعة الإجراءات الشكلية التقليدية داخل النظم القضائية، والتي غالبًا ما تتسم بالتعقيد والطول، ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إطالة أمد التقاضي وإهدار الوقت والجهد. ويظهر الذكاء الاصطناعي هنا كأداة تقنية واستراتيجية قادرة على إحداث نقلة نوعية في إدارة هذه الإجراءات، من خلال تقديم حلول مبتكرة تسهم في تقليل التعقيد، وتحسين سرعة الإنجاز، وتوحيد نظم العمل القضائي. إذ لم يعد دوره محصورًا في الجانب التحليلي أو الإداري فحسب، بل أصبح يمتد ليشمل تسهيل الوصول إلى العدالة، وتحسين فعالية الإجراءات الشكلية دون المساس بحقوق الدفاع أو المبادئ الجوهرية للمشروعية الإجرائية.

### المطلب الأول

[1] د. عبد الرزاق مختار, المصدر السابق، ص12.

**مساهمة الذكاء الاصطناعي في تقليص التعقيد الإجرائي وتسريع الفصل في الدعاوى**

تُعد الإجراءات القضائية في العديد من النظم القانونية معقدة بطبيعتها، إذ تتسم بالعديد من المراحل الشكلية التي تهدف إلى تنظيم سير الدعوى وضمان حقوق الأطراف، إلا أن هذا التعقيد غالبًا ما يؤدي إلى إطالة أمد التقاضي وإهدار الوقت والموارد، مما يقلل من فعالية النظام القضائي ويؤثر على قدرة المحاكم على تحقيق العدالة الناجزة[11]، برز الذكاء الاصطناعي كأداة تقنية واستراتيجية قادرة على تبسيط هذه الإجراءات وتقليل التعقيد الإداري والبيروقراطي المصاحب لها، من خلال أتمتة العديد من العمليات التقليدية، وتحليل البيانات القانونية، وتقديم حلول ذكية تساعد على تسريع الفصل في الدعاوى دون المساس بالضمانات القانونية الأساسية. ويعتمد ذلك على قدرة الأنظمة الذكية على معالجة كم هائل من المعلومات القانونية بسرعة ودقة، وهو ما يصعب على العنصر البشري تحقيقه بنفس الكفاءة، خاصة في القضايا التي تتطلب تحليل مئات النصوص القانونية أو مئات الأحكام السابقة للوصول إلى استنتاج دقيق.[12]

وقد ساهم الذكاء الاصطناعي في تقليص التعقيد الإجرائي من خلال أتمتة المراحل الروتينية للإجراءات القضائية، مثل تسجيل الدعاوى، والتأكد من استيفاء المستندات المطلوبة، وضبط المواعيد الشكلية، وتحليل الملفات لتحديد النواقص الشكلية قبل تقديمها للقاضي. هذا النوع من الأتمتة يسهم في تقليل الأخطاء الإجرائية التي غالبًا ما تؤدي إلى تأجيل الدعاوى أو رفضها لأسباب شكلية، ويتيح للقضاء التركيز على الجوهر القانوني للقضايا بدلاً من الانشغال بالمهام الإدارية المتكررة. كما تمكن الأنظمة الذكية من تصنيف القضايا وفق أولوياتها، وتحديد المواعيد المناسبة لكل مرحلة من مراحل الدعوى، مما يسهم في تحسين تنظيم العمل داخل المحاكم، وتقليل المدة الزمنية اللازمة للفصل في القضايا، وهو ما يعزز كفاءة القضاء ويخفض من الأعباء على المحاكم والموظفين.[13]

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في دعم اتخاذ القرار القضائي من خلال التحليل القانوني التنبؤي، حيث تقوم الأنظمة الذكية بدراسة الأحكام السابقة واستخلاص الأنماط القضائية المرتبطة بأنواع معينة من القضايا، ما يتيح للقضاة تقدير مسارات الدعوى واحتمالات صدور أحكام معينة. ويساهم ذلك في تسريع الفصل في الدعاوى، إذ يقلل من الحاجة إلى البحث اليدوي في مئات السوابق القضائية والنصوص القانونية، ويعطي القضاة قاعدة معلوماتية غنية تساعدهم على اتخاذ قرارات أكثر سرعة ودقة. كما أن هذه التحليلات تساعد على توحيد تطبيق القانون وتقليل التباين في الأحكام بين محاكم مختلفة، مما يعزز الثقة في النظام القضائي ويحقق مبدأ المساواة أمام القانون.[14]

كما يمتد أثر الذكاء الاصطناعي إلى إعادة هيكلة الإجراءات التقليدية بما يجعلها أكثر مرونة وملاءمة للتقنيات الحديثة، إذ يمكن من خلاله تقديم خدمات إلكترونية للمتقاضين تمكنهم من متابعة سير الدعوى، تقديم الطلبات، وتحميل المستندات دون الحاجة للتواجد الشخصي أمام المحكمة، وهو ما يسهم في تقليص التعقيد الإداري والبيروقراطي بشكل ملحوظ. وتظهر أهمية هذا الجانب بشكل خاص في القضايا الكبيرة والمعقدة، حيث يقلل الذكاء الاصطناعي من المخاطر المترتبة على التأخير، ويزيد من سرعة الاستجابة للإجراءات القانونية، بما ينعكس إيجابًا على جودة العدالة المقدمة.[15]

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا في تحسين فعالية الاتصال بين الأطراف المختلفة في الدعوى، سواء بين القاضي والمحامين أو بين الأطراف نفسها، من خلال أنظمة إدارة القضايا الرقمية التي توفر إشعارات فورية، وتذكيرات بالمواعيد، وإمكانية الاطلاع على المستندات والملفات القضائية في أي وقت. هذا يعزز من انسيابية الإجراءات ويحد من العقبات الإدارية التي كثيرًا ما تؤخر الفصل في القضايا، يظهر الذكاء الاصطناعي كعنصر مركزي في تسريع الفصل في الدعاوى وتقليل التعقيد، مع المحافظة على التزام جميع الأطراف بالضوابط القانونية والإجرائية.

كما أن مساهمة الذكاء الاصطناعي في تبسيط الإجراءات الشكلية لا تقتصر على الجانب التقني أو الإداري، بل تمتد إلى تعزيز الكفاءة القانونية للمحامين والقضاة على حد سواء، إذ يمكنه تقديم توصيات دقيقة ومبنية على تحليل منهجي للسوابق

والتشريعات، مما يساعد على صياغة المرافعات بشكل أكثر دقة، وتحديد النقاط القانونية الجوهرية لكل قضية. ويسهم هذا التوجه في تحسين جودة القرارات القضائية، ويقلل من الحاجة إلى استئناف الأحكام بسبب الأخطاء الشكلية أو التأخير في المعالجة، وهو ما يعكس أثر الذكاء الاصطناعي المباشر في تحسين فعالية القضاء.[16]

إن الذكاء الاصطناعي قد أصبح أداة فعالة لتقليص التعقيد الإجرائي وتسريع الفصل في الدعاوى، إذ يتيح تبسيط الإجراءات، وأتمتة المراحل الروتينية، وتحليل البيانات القانونية الضخمة، وتوفير حلول ذكية لدعم اتخاذ القرار القضائي. كما يساهم في تحسين تنظيم العمل داخل المحاكم، وتقليل الأخطاء الشكلية، وتعزيز سرعة الفصل في القضايا، بما ينعكس على تحقيق العدالة الناجزة والكفاءة في إدارة المنازعات القانونية. ومع استمرار تطوير هذه التقنيات، من المتوقع أن تتوسع مساهمتها في تبسيط النظام القضائي، وأن تلعب دورًا أكثر فعالية في تحقيق العدالة الرقمية، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للشكلية الإجرائية وحقوق الدفاع، ما يجعلها أداة استراتيجية لا غنى عنها في تطوير المنظومة القضائية المعاصرة.[17]

## المطلب الثاني

## أثر الذكاء الاصطناعي في تعزيز الوصول إلى العدالة الإجرائية

يعد الوصول إلى العدالة الإجرائية أحد الركائز الأساسية لأي نظام قضائي فعال وعادل، حيث يضمن تمتع جميع الأطراف بحقوقهم القانونية ويتيح لهم متابعة دعواهم ضمن إطار منظم وشفاف. ومع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبح بالإمكان تعزيز هذا الوصول بشكل لم يكن متاحًا في السابق، إذ تتيح الأنظمة الذكية تبسيط الإجراءات الشكلية، وتوفير أدوات مساعدة تمكن المتقاضين من فهم الإجراءات القانونية والتفاعل معها بطريقة أكثر فعالية وسرعة. ويظهر ذلك بشكل واضح في قدرة الذكاء الاصطناعي على تقديم المعلومات القانونية الدقيقة، وتنظيم الملفات، والإشراف على استكمال المتطلبات الشكلية للدعاوى، ما يقلل الحاجة إلى مراجعات متعددة أو الاستعانة بمساعدة قانونية مستمرة، وهو ما يعزز من إمكانية وصول جميع الفئات، بما فيها من يفتقرون إلى الخبرة القانونية، إلى العدالة بشكل متساوٍ.[18]

ويتيح الذكاء الاصطناعي في هذا الإطار تطوير منصات رقمية متكاملة تمكّن الأطراف من تقديم طلباتهم، وتحميل المستندات، ومتابعة مراحل الدعوى بشكل مباشر وشفاف، دون الحاجة للتنقل بين المحاكم أو الانتظار الطويل للإجراءات التقليدية. كما تساهم هذه المنصات في تقديم إشعارات دورية بالخطوات القادمة في سير الدعوى، مما يتيح للمتقاضين معرفة مواعيد الجلسات والمستندات المطلوبة بشكل مسبق، ويقلل من المخاطر الناجمة عن التأخير أو السهو، الأمر الذي يعزز من مبادئ العدالة ويقلل من تأثير البيروقراطية الإجرائية على سير الدعوى.[19]

ومن الجوانب المهمة في مساهمة الذكاء الاصطناعي في الوصول إلى العدالة الإجرائية ما يتعلق بتحليل البيانات القانونية وتقديم استشارات ذكية تساعد الأطراف على فهم نقاط القوة والضعف في قضاياهم، وتحديد الإجراءات اللازمة وفقًا للمتطلبات القانونية. إذ توفر الأنظمة الذكية توصيات وإرشادات دقيقة مبنية على تحليل سابق للأحكام القضائية والنصوص القانونية، مما يمكن الأطراف من اتخاذ قرارات أكثر وعيًا أثناء متابعة الدعوى. ويساعد هذا التوجيه الذكي في تقليل الأخطاء الإجرائية التي غالبًا ما تؤدي إلى رفض الدعاوى لأسباب شكلية، كما يعزز من قدرة الأطراف على المشاركة الفعالة في الإجراءات القضائية، بما يحقق العدالة الفعلية ويزيد من مصداقية النظام القضائي.[20]

كما يمتد أثر الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز العدالة الإجرائية من خلال دعم شفافية العمليات القضائية، إذ يمكن للأنظمة الذكية تسجيل كل خطوة إجرائية بشكل مؤرخ وموثق، مما يتيح تتبع جميع الإجراءات ومعرفة المسؤوليات والمهام المنجزة في كل مرحلة من مراحل الدعوى. ويضمن هذا التتبع الرقمي الحد من أي تجاوزات محتملة أو تأخير غير

مبرر، ويعزز من الثقة في القضاء، إذ يشعر المتقاضون بأن العملية القضائية تتم وفق معايير واضحة ومنظمة، وأن حقوقهم مضمونة خلال كل مراحل التقاضي.

يسهم الذكاء الاصطناعي في توسيع إمكانية الوصول إلى العدالة الإجرائية للأشخاص الذين يواجهون قيودًا مادية أو جغرافية، إذ تتيح المنصات الرقمية والمحاكم الذكية تقديم خدمات قضائية عن بُعد، بما في ذلك تقديم الدعاوى، والمرافعة عبر الفيديو، ومتابعة القرارات القضائية. ويعزز ذلك من شمولية النظام القضائي، حيث لا يصبح الوصول إلى العدالة مرتبطًا بموقع المتقاضين أو قدرتهم على التنقل، بل يصبح متاحًا بشكل أوسع، بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص أمام القانون.

كما يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا في توجيه الموارد القضائية بشكل أكثر فعالية، إذ يمكنه تصنيف القضايا حسب درجة التعقيد والأولوية، وتحديد المواعيد الملائمة، مما يقلل من التكدس في المحاكم ويسرع الفصل في القضايا. وهذا التنظيم الذكي للموارد ينعكس إيجابًا على الوصول إلى العدالة، إذ يقلل من مدة الانتظار ويضمن سرعة البت في القضايا دون المساس بحقوق الأطراف أو جودة القرارات القضائية.[21]

يتيح الذكاء الاصطناعي تطوير أدوات تعليمية وتثقيفية للمتقاضين، بحيث يمكن للأفراد غير المتخصصين فهم الإجراءات القانونية الأساسية، وحقوقهم وواجباتهم، وما يتطلبه القانون من مستندات وإجراءات. ويساهم ذلك في تمكين الأفراد من الدفاع عن حقوقهم بشكل أفضل، ويقلل من الاعتماد الكلي على المحامين، خاصة في القضايا البسيطة، مما يوسع من نطاق الوصول إلى العدالة ويجعلها أكثر ديمقراطية وشمولية.

أن الذكاء الاصطناعي يعزز الوصول إلى العدالة الإجرائية عبر توفير أدوات ذكية لدعم الأطراف والقضاء على التعقيد الإداري، وتحسين سرعة الإجراءات، وضمان شفافية العمليات، وتمكين جميع الفئات من التفاعل مع النظام القضائي بشكل متساوٍ، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للشكلية الإجرائية وحقوق الدفاع. ويظهر أن استخدام الذكاء الاصطناعي ليس مجرد تطور تقني، بل تحول استراتيجي يعيد تعريف كيفية تقديم العدالة والإجراءات القضائية في العصر الرقمي، ويضع الأساس لنظام قضائي أكثر فعالية وشمولية.[22]

## المبحث الثالث

## الأطر التنظيمية والتطبيقية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في تبسيط الشكلية الإجرائية

برزت الحاجة الملحة إلى وضع أطر تنظيمية وتطبيقية واضحة تكفل توظيف هذه التقنيات بشكل فعال، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للشكلية الإجرائية وحقوق الدفاع. فالذكاء الاصطناعي، بقدرته على أتمتة الإجراءات، وتحليل البيانات القانونية الضخمة، وتقديم توصيات ذكية، يمثل أداة قوية لتحسين كفاءة العمل القضائي وتقليل التعقيد الإداري، إلا أن فعاليته تعتمد بشكل كبير على وجود إطار تنظيمي يحدد مجالات استخدامه، ويضمن التوازن بين الابتكار التقني ومتطلبات العدالة.

### المطلب الأول

### الضوابط القانونية لتكريس الذكاء الاصطناعي كأداة داعمة للإجراءات القضائية

مع الانتشار المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، أصبح من الضروري وضع إطار قانوني وتنظيمي يضمن توظيف هذه التقنيات داخل النظام القضائي بشكل آمن ومتوازن، بحيث يتم الحفاظ على المبادئ الأساسية للشكلية الإجرائية وحقوق الدفاع، وفي الوقت ذاته الاستفادة من الإمكانات الهائلة التي توفرها الأنظمة الذكية في تسريع الإجراءات وتحسين كفاءتها. فالذكاء الاصطناعي، بما يتيحه من أتمتة للعمليات وتحليل للبيانات، لا يمكن أن يُستخدم

بفعالية إلا ضمن ضوابط قانونية واضحة تحدد نطاق تطبيقه، وتوضح مسؤوليات الأطراف، وتضع حدودًا لما يمكن أن تقوم به الأنظمة الذكية داخل سير الدعوى.[23]

وتأتي الحاجة إلى الضوابط القانونية من كون الذكاء الاصطناعي أداة يمكن أن تؤثر على سير الدعوى ونتائجها إذا ما استخدمت دون تنظيم، إذ أن الاعتماد الكلي على أنظمة ذكية قد يؤدي إلى أخطاء أو تحيزات غير مقصودة، أو المساس بحقوق الخصوم[24]، يجب أن تركز التشريعات والقواعد التنظيمية على ضمان أن يبقى الذكاء الاصطناعي وسيلة مساعدة، لا عنصرًا بديلًا للقاضي أو السلطة القضائية، بحيث يساهم في تبسيط الإجراءات الشكلية دون الإخلال بضمانات العدالة. ويشمل ذلك تحديد أدوار واضحة للأنظمة الذكية، وآليات لمراجعة نتائجها، وإلزام المحاكم بمراقبة تطبيقها والتأكد من توافقها مع القانون.

وتتعلق إحدى أهم الضوابط القانونية بالمسائل المتعلقة بالمسؤولية عن القرارات التي تتخذ أو تُقترح عبر الأنظمة الذكية، إذ يجب أن يكون القانون واضحًا في تحديد الجهات المسؤولة عن أي خطأ أو تجاوز ناتج عن استخدام الذكاء الاصطناعي. وهذا يضمن وجود آليات قانونية لمعالجة المخاطر المحتملة ويعزز من ثقة المتقاضين بالنظام القضائي. كما يجب أن تشمل الضوابط مبادئ الشفافية في عمل هذه الأنظمة، بحيث يكون من الممكن الاطلاع على كيفية عمل الخوارزميات والمعايير التي استندت إليها في تقديم التوصيات أو تحليل البيانات، بما يتيح للقضاة والمحامين التحقق من مدى صحة النتائج وعدم انحيازها.[25]

تفرض الضوابط القانونية مراعاة حماية البيانات والخصوصية، إذ يعتمد الذكاء الاصطناعي على معالجة كميات كبيرة من المعلومات القانونية والشخصية للأطراف، مما يستدعي وضع قوانين صارمة لضمان سرية هذه البيانات وعدم استخدامها بشكل يخالف الحقوق القانونية للأفراد. ويجب أن تشمل هذه القوانين متطلبات للتخزين الآمن، وضوابط الوصول، وضمانات ضد أي استغلال غير مشروع للمعلومات، بحيث يتم تعزيز الثقة في استخدام الذكاء الاصطناعي داخل المحاكم.

كما تركز الضوابط القانونية على أهمية ضمان حق الدفاع ومبادئ التقاضي العادل عند توظيف الذكاء الاصطناعي، إذ يجب أن يبقى للقاضي السلطة الكاملة في اتخاذ القرار النهائي، ويجب أن تكون جميع الإجراءات المدعومة بالذكاء الاصطناعي قابلة للطعن والمراجعة. وهذا يضمن ألا يؤدي استخدام التقنيات الذكية إلى تقليص حقوق الأطراف أو التسبب في تحيزات غير مبررة. كما يشمل ذلك وضع آليات لضمان إشراك الأطراف في الإجراءات الرقمية، وتوفير المعلومات والإرشادات اللازمة لفهم كيفية تأثير الأنظمة الذكية على سير الدعوى ونتائجها.[26]

وتتضمن الضوابط القانونية أيضًا التوجيه نحو تطوير معايير واضحة لتقييم أداء أنظمة الذكاء الاصطناعي وفعاليتها في تبسيط الإجراءات، بما يشمل اختبارات دقيقة قبل اعتمادها، ومراجعات دورية لضمان استمرار عملها بشكل موثوق ومتوافق مع القانون. وهذا يعزز من استمرارية الاعتماد على الذكاء الاصطناعي ويقلل من المخاطر الناتجة عن أي خلل في عمل الأنظمة. كما يساهم في تعزيز الثقة المؤسسية في هذه التقنيات ويتيح تطويرها بشكل مستدام داخل النظام القضائي.

يقتضي وضع الضوابط القانونية مراعاة التطورات المستمرة في مجال الذكاء الاصطناعي، بحيث تكون التشريعات مرنة بما يكفي لاستيعاب الابتكارات الجديدة، دون الحاجة إلى إعادة صياغة القوانين بشكل متكرر. ويضمن ذلك قدرة المحاكم على الاستفادة من أحدث التقنيات في تبسيط الإجراءات القضائية وتحسين سرعة الفصل في الدعاوى، مع الحفاظ على المبادئ القانونية الأساسية للشكلية الإجرائية وحقوق الأطراف.[27]

أن الضوابط القانونية لتكريس الذكاء الاصطناعي كأداة داعمة للإجراءات القضائية يجب أن تشمل عدة عناصر مترابطة، منها تحديد نطاق الاستخدام، وضمان شفافية عمل الأنظمة، وحماية البيانات والخصوصية، والحفاظ على حقوق الدفاع، وتوفير آليات مراجعة دقيقة، وتطوير معايير تقييم مستمرة. ومن خلال هذه الضوابط، يصبح بالإمكان توظيف الذكاء الاصطناعي بشكل فعال لتحقيق أهداف تبسيط الشكلية الإجرائية وتسريع الفصل في الدعاوى، دون المساس بمصداقية القضاء أو المبادئ الأساسية للعدالة.

## المطلب الثاني

## الدور التنظيمي للذكاء الاصطناعي في تحقيق التوازن بين الشكلية الإجرائية وفعالية العدالة

يعتبر التوازن بين الشكلية الإجرائية وفعالية العدالة أحد أبرز التحديات التي تواجه النظم القضائية الحديثة، إذ تمثل الشكلية الإجرائية الركيزة التي تضمن سلامة الإجراءات القانونية، وتحمي حقوق الدفاع، وتضبط سير الدعوى ضمن إطار منظم، بينما تهدف فعالية العدالة إلى تحقيق سرعة الفصل، وتقليل التعقيد الإداري، وضمان الوصول إلى نتائج قضائية عادلة وواقعية. وفي هذا السياق، يظهر الذكاء الاصطناعي كأداة تنظيمية متقدمة يمكنها المساهمة في تحقيق هذا التوازن، من خلال تقديم حلول ذكية تسمح بتبسيط الإجراءات، وتحسين إدارة الملفات، ودعم القضاة والمحامين في اتخاذ القرارات المناسبة دون المساس بالضوابط الشكلية أو المبادئ الأساسية للتقاضي.[28]

ويتمثل الدور التنظيمي للذكاء الاصطناعي في أولى تجلياته في أتمتة الإجراءات الروتينية داخل المحاكم، مثل تسجيل الدعاوى، وفحص استيفاء المستندات، وتحديد المواعيد الإجرائية، وتنظيم الملفات، مما يقلل من الأخطاء الإدارية والبيروقراطية التي غالبًا ما تعرقل سير العدالة، يسمح الذكاء الاصطناعي للقضاة بالتركيز على الجوهر القانوني للقضايا، مع المحافظة على الالتزام بالشكلية الإجرائية. ويشكل هذا التوظيف المنظم للتقنيات الذكية عنصراً فعالاً في تحقيق التوازن المطلوب بين احترام قواعد الشكلية والإسراع في الفصل، إذ يحد من تأجيلات الدعوى الناتجة عن العيوب الشكلية أو التنظيمية، ويضمن انتظام الإجراءات دون إهدار وقت الأطراف والمحكمة على حد سواء.[29]

كما يسهم الذكاء الاصطناعي في تحقيق التوازن التنظيمي من خلال دعم الشفافية والرقابة على سير الدعوى، إذ يمكن للأنظمة الذكية توثيق جميع المراحل الإجرائية بشكل رقمي، مع تسجيل القرارات والإجراءات والمهام المنجزة، ما يتيح للمتقاضين والمحامين متابعة سير القضية ومعرفة مسؤوليات كل طرف. وتضمن هذه الشفافية الرقابية التزام الجميع بالضوابط الشكلية، مع تمكين القضاء من التدخل عند الحاجة لتصحيح أي أخطاء أو تجاوزات، بما يعزز من العدالة العملية ويضمن تطبيق القانون بشكل متسق وموحد.[30]

يلعب الذكاء الاصطناعي دورًا مهمًا في تنظيم التفاعل بين الأطراف داخل الدعوى، إذ يتيح تقديم خدمات رقمية متكاملة تمكن الأطراف من تقديم المستندات، ومتابعة إجراءات الدعوى، والتواصل مع المحكمة بشكل فعال، دون الحاجة للحضور المستمر. ويسهم هذا التنظيم الرقمي في تقليل التعقيد والإرباك الذي قد ينشأ عن الإجراءات التقليدية الطويلة، ويضمن استمرار التوازن بين الالتزام بالشكلية وفعالية العدالة، بحيث يبقى سير الدعوى منضبطًا وواضحًا للجميع.

كما يمكن للذكاء الاصطناعي أن يعزز التوازن التنظيمي من خلال التحليل القانوني التنبؤي، حيث يقوم النظام بدراسة السوابق القضائية والأحكام السابقة وتقديم تقديرات حول المسارات المحتملة للقضايا، ما يساعد القضاة على اتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة، ويقلل من التأخير الناتج عن البحث اليدوي والتحليل التقليدي. ويتيح هذا التحليل للقضاء مراعاة كل من الالتزام بالقواعد الشكلية وضرورة تحقيق العدالة الواقعية، وهو ما يمثل عنصرًا تنظيميًا بالغ الأهمية لتسريع الفصل في القضايا دون المساس بحقوق الأطراف.[31]

يشمل الدور التنظيمي للذكاء الاصطناعي وضع آليات لمراجعة النتائج التي تقدمها الأنظمة الذكية، بحيث يكون للقاضي الحق في التدخل والتعديل، ويظل القرار النهائي بيده. وهذا يضمن ألا يؤدي الاعتماد على التكنولوجيا إلى تجاوز الضوابط القانونية أو المساس بحق الدفاع، بل يكون النظام الذكي وسيلة مساعدة تعزز فعالية العدالة وتضمن الالتزام بالشكلية الإجرائية في الوقت ذاته. كما يشمل هذا الدور تنظيم تدريب القضاة والموظفين على استخدام الأنظمة الذكية بكفاءة، والتأكد من فهمهم الكامل لكيفية عمل هذه التقنيات وتأثيرها على سير الدعوى.[32]

ومن الجوانب المهمة أيضًا الدور التنظيمي في حماية البيانات والخصوصية، إذ يعتمد الذكاء الاصطناعي على معالجة كميات كبيرة من المعلومات القانونية والشخصية، ويجب أن تضع القوانين واللوائح آليات لضمان السرية، وعدم استخدام البيانات بشكل يخالف الحقوق القانونية للأفراد، بما يعزز الثقة في النظام القضائي. كما يضمن التنظيم القانوني الرقابة المستمرة على أداء الأنظمة الذكية وفعاليتها، ويضع معايير لتقييم النتائج، مما يسهم في تحقيق التوازن بين الالتزام بالشكلية وكفاءة الفصل في القضايا.[33]

أن الدور التنظيمي للذكاء الاصطناعي في النظام القضائي لا يقتصر على الجانب التقني فحسب، بل يمتد ليشمل وضع إطار شامل يضمن الاستخدام المسؤول والفعال للتقنيات الذكية، مع الحفاظ على المبادئ الأساسية للشكلية الإجرائية وحقوق الأطراف، وتعزيز الشفافية والكفاءة وسرعة الفصل. ويتيح هذا الدور للذكاء الاصطناعي أن يكون شريكًا استراتيجيًا في النظام القضائي، يسهم في تحسين جودة العدالة، وتقليل التعقيد الإداري، وتسهيل الوصول إلى العدالة، بحيث يتحقق التوازن المنشود بين الشكلية الإجرائية وفعالية العدالة العملية.[34]

## الخاتمة

تناول هذا البحث دور الذكاء الاصطناعي في تبسيط الشكلية الإجرائية، بوصفه أحد المداخل الحديثة لتطوير العمل القضائي وتعزيز فعالية العدالة. وقد سعى البحث إلى إبراز التحول الذي أحدثته التقنيات الذكية في فهم وتطبيق الإجراءات الشكلية، من خلال الانتقال من الشكلية الجامدة إلى شكلية وظيفية مرنة تُعنى بتحقيق الغاية من الإجراء أكثر من التمسك الحرفي بمظاهره. كما أظهر البحث أن توظيف الذكاء الاصطناعي في المجال الإجرائي لا يقتصر على الجانب التقني فحسب، بل يمتد ليشكل أداة تنظيمية فاعلة تسهم في تحسين كفاءة الأداء القضائي، وتسريع الفصل في المنازعات، وتقليل الأخطاء الشكلية التي كثيرًا ما تعيق الوصول إلى العدالة.

## الاستنتاجات

1. يُسهم الذكاء الاصطناعي في تبسيط الشكلية الإجرائية من خلال تنظيم الإجراءات، والكشف المبكر عن النواقص الشكلية، وتقليل حالات البطلان وردّ الدعاوى لأسباب إجرائية.
2. يُعد الذكاء الاصطناعي أداة مساندة للعمل القضائي تسهم في تسريع الفصل في الدعاوى وتحقيق العدالة الناجزة دون المساس بجوهر الضمانات الإجرائية.
3. يؤدي توظيف التقنيات الذكية إلى تعزيز الوصول إلى العدالة الإجرائية، ولا سيما بالنسبة للمتقاضين، من خلال تبسيط الإجراءات وتوضيح متطلباتها الشكلية.
4. يُسهم الذكاء الاصطناعي في إعادة صياغة مفهوم الشكلية الإجرائية بصورة مرنة توازن بين متطلبات التنظيم الإجرائي وفعالية العدالة.
5. يتطلب الاستخدام الأمثل للذكاء الاصطناعي إجرائيًا وجود إطار قانوني وتنظيمي واضح يحدد مجالات تطبيقه وحدوده.

## التوصيات

1. ضرورة إدراج نصوص تشريعية صريحة تنظم استخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية وتحدد طبيعته كأداة داعمة للعمل القضائي.
2. اعتماد أنظمة ذكية موحدة لإدارة الدعاوى والإجراءات الشكلية بما يحقق الدقة والسرعة ويقلل من التعقيد الإجرائي.
3. تأهيل الكوادر القضائية والقانونية على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بما يضمن حسن توظيفها في العمل الإجرائي.
4. تعزيز التعاون بين الجهات القضائية والتقنية لوضع معايير تنظيمية واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المجال الإجرائي.
5. تشجيع الباحثين والمشرّعين على مواصلة دراسة أثر الذكاء الاصطناعي في تطوير النظم الإجرائية بما ينسجم مع متطلبات العدالة الرقمية.

**الهوامش**

[1] د. شريف حمدي, تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الميزة التنافسية لمنظمات الاعمال, ط, المركز العربي ٢٠٢٠، ص34.
[2] د. عبد الله سعيد عبد الله، المسؤولية المدنية عن اضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الاماراتي, ط1, دار النهضة العربية والعلمية, ٢٠٢١، ص44.
[3] د. عبد الله موسى, د. احمد حبيب بلال, الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر, ط دار الكتب المصرية, القاهرة, ٢٠١٩، ص67.
[4] د. عمر نافع رضا, التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي, 1, المركز العربي, ٢٠٢٣، ص22.
[5] د. ناهد فتحي الحموري, الذكاء الاصطناعي وفقا للاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية, ط دار الثقافة, عمان- الاردن, ٢٠٢٤، ص131.
[6] د. لمياء محسن محمد, مجالات الذكاء الاصطناعي, تطبيقات واخلاقيات, ط1 العربي للنشر والتوزيع, ٢٠٢٣، ص47.
[7] د. نريمان مسعود بورغدة, التجارة الالكترونية في عصر الذكار الاصطناعي, ط١, دار هومة, ٢٠٢٣، ص39.
[8] د. محمد فتحي محمد ابراهيم, التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي, بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية العدد (٤),٢٠٢٠، ص46.
[9] د. قادة شهيد د. معمر بن طريه اضرار الربوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي, تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي, بحث منشور في حوليات جامعة الجزائر, العدد (٧),٢٠١٨، ص66.
[10] د. عبد الرزاق مختار, تطبيقات الذكاء الاصطناعي: مدخل لتطوير التعليم في ظل تحديات جائحة كورونا. بحث منشور في المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية المؤسسة الدولية لافاق المستقبل, مج٣, عدد (٤),٢٠٢٠، ص12.
[11] د. عبد الرزاق مختار, المصدر السابق، ص12.
[12] أسماء بليليطة، التكريس القانوني والتنظيمي للذكاء الاصطناعي في الجزائر المجلة الدولية للذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب، جامعة الجزائر، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢، ص45.
[13] سعد خلفان الظاهري، الذكاء الاصطناعي ( القوة التنافسية الجديدة ) ، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار ، العدد ٢٩٩ ، دبي، الأمارات ، ٢٠١٧ ، ص35.
[14] محمد عرفان الخطيب ، الذكاء الاصطناعي والقانون، دراسة تأصيلية ة مقارنة في التشريعين المدني التونسي و القطري في ضوء القواعد الأوربية في القانون المدني للإنسالة لعام ٢٠١٧، ص32.
[15] محمد عرفان الخطيب ، المصدر نفسه، ص32.
[16] محمد عرفان الخطيب ، المصدر نفسه، ص32.
[17] عادل عبد النور، مدخل الى عالم الذكاء الاصطناعي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ص17.
[18] ليلى مقاتل ، هنية حسني ، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته التربوية لتطوير العملية التعليمية ، بحث منشور بمجلة علوم الإنسان والمجتمع المجلد ١٠/ : العدد: ٤٠/ ٢٠٢١، ص6.
[19] أبو منصور حسين، الذكاء الاصطناعي وأبعاده الأمنية"، أوراق السياسات الأمنية، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد1، العدد 1، 2020، ص58.
[20] بدري جمال، الذكاء الاصطناعي بحث عن مقاربة قانونية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، المجلد 59 العدد 04، 2022، ص14.
[21] البرعي أحمد، التطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه، مجلة الإفتاء المصرية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، القاهرة، مصر، العدد 48، 2022، ص33.

[22] الخطيب محمد، الذكاء الاصطناعي والقانون دراسة نقدية مقارنة في التشريعين المدني الفرنسي والقطري في ضوء القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسألة لعام والسياسة الصناعية الأوربية للذكاء الاصطناعي والإنسآلات لعام 2019، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت العربية 2020، ص77.
[23] الخطيب محمد، المصدر نفسه، ص77.
[24] خليفة إيهاب، الذكاء الاصطناعي ملامح وتداعيات هيمنة الآلات الذكية على حياة البشر، تقرير منشور بسلسلة دراسات المستقبل الصادرة عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أبو ظبي،2019، ص8.
[25] أمل فوزي أحمد عوض، العدالة التنبؤية ومستقبل القضاء في عصر الذكاء الاصطناعي، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢٥، ص ١٥-١٦.
[26] علي مرشد العرشاني، إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطوير العمل القضائي: مقاربة تحليلية لواقع القضاء وتحديات التحول الرقمي ، مجلة الباحث العربي، مجلد 6، العدد ٣، ٢٠٢٥، ص ٩٥ .
[27] فاطمة عبد العزيز، حسن أحمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة: دراسة مقارنة مع النظام القانوني والقضائي في دولة قطر، رسالة ماجستير ، كلية القانون، جامعة قطر، بنابر ٢٠٢٣، ص ١٣١.
[28] د. جليل حسن الساعدي، لبنى عبد الحسين السعيدي، قانون الذكاء الاصطناعي: ترجمة لائحة الاتحاد الأوروبي الصادرة في ٢٦/١/٢٠٢٤، الطبعة الأولى (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٢٥)، ص ٢٦٣.
[29] د. جليل حسن الساعدي، لبنى عبد الحسين عيسى، أزمة القانون الدولي الخاص في منازعات الذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى بيروت المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٢٣، ص ١٠.
[30] د. اروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، احكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء ، مركز قضاء الجود للبحوث والدراسات، الطبعه الاولى ، ١٤٤٤، ص ٦٠.
[31] ميسون بشير خضير العباسي ، عمر علي فارس الجرجري، الذكاء اصطناعي وحجيته في الاثبات المدني، دراسه مقارنه ، مجله كليه القانون للعلوم القانونيه والسياسيه، جامعه الموصل، العدد ٤١، سنة ٢٠٢٣ ، ص ٦٢٠-٦٢٦.
[32] د. اروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، المصدر نفسه، ص60.
[33] محمد أبو القاسم علي الرتيمي الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، ط1، 2010، ص14.
[34] أحمد ماجد الذكاء الاصطناعي بدولة الإمارات العربية إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة جواد ختام، التداولية، أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص56.

**المصادر**

1. أبو منصور حسين، الذكاء الاصطناعي وأبعاده الأمنية"، أوراق السياسات الأمنية، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد1، العدد 1، 2020.
2. أحمد ماجد الذكاء الاصطناعي بدولة الإمارات العربية إدارة الدراسات والسياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة جواد ختام، التداولية، أصولها واتجاهاتها، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016.
3. أسماء بليليطة، التكريس القانوني والتنظيمي للذكاء الاصطناعي في الجزائر المجلة الدولية للذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب، جامعة الجزائر، العدد الأول، يناير ٢٠٢٢.
4. أمل فوزي أحمد عوض، العدالة التنبؤية ومستقبل القضاء في عصر الذكاء الاصطناعي، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢٥.
5. بدري جمال، الذكاء الاصطناعي بحث عن مقاربة قانونية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، المجلد 59 العدد 04، 2022.
6. البرعي أحمد، التطبيقات الذكاء الاصطناعي والروبوت من منظور الفقه، مجلة الإفتاء المصرية كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين، القاهرة، مصر، العدد 48، 2022.
7. الخطيب محمد، الذكاء الاصطناعي والقانون دراسة نقدية مقارنة في التشريعين المدني الفرنسي والقطري في ضوء القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسألة لعام والسياسة الصناعية الأوربية للذكاء الاصطناعي والإنسآلات لعام 2019، مجلة الدراسات القانونية، جامعة بيروت العربية 2020.
8. خليفة إيهاب، الذكاء الاصطناعي ملامح وتداعيات هيمنة الآلات الذكية على حياة البشر، تقرير منشور بسلسلة دراسات المستقبل الصادرة عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أبو ظبي،2019.
9. د. اروى بنت عبد الرحمن بن عثمان الجلعود، احكام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القضاء ، مركز قضاء الجود للبحوث والدراسات، الطبعه الاولى ، ١٤٤٤.

10. د. جليل حسن الساعدي، لبنى عبد الحسين السعيدي، قانون الذكاء الاصطناعي: ترجمة لائحة الاتحاد الأوروبي الصادرة في ٢٦/١/٢٠٢٤، الطبعة الأولى (لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٢٥).
11. د. جليل حسن الساعدي، لبنى عبد الحسين عيسى، أزمة القانون الدولي الخاص في منازعات الذكاء الاصطناعي، الطبعة الأولى بيروت المؤسسة الحديثة للكتاب، ٢٠٢٣.
12. د. شريف حمدي, تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتعزيز الميزة التنافسية لمنظمات الاعمال, ط, المركز العربي ٢٠٢٠، ص34.
13. د. عبد الرزاق مختار, تطبيقات الذكاء الاصطناعي: مدخل لتطوير التعليم في ظل تحديات جائحة كورونا. بحث منشور في المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية المؤسسة الدولية لافاق المستقبل, مج٣, عدد (٤),٢٠٢٠.
14. د. عبد الله سعيد عبد الله، المسؤولية المدنية عن اضرار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في القانون الاماراتي, ط1, دار النهضة العربية والعلمية, ٢٠٢١.
15. د. عبد الله موسى, د. احمد حبيب بلال, الذكاء الاصطناعي ثورة في تقنيات العصر, ط دار الكتب المصرية, القاهرة, ٢٠١٩.
16. د. عمر نافع رضا, التنظيم القانوني للذكاء الاصطناعي, 1, المركز العربي, ٢٠٢٣.
17. د. قادة شهيد د. معمر بن طريه اضرار الربوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي, تحد جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي, بحث منشور في حوليات جامعة الجزائر, العدد (٧),٢٠١٨.
18. د. لمياء محسن محمد, مجالات الذكاء الاصطناعي, تطبيقات واخلاقيات, ط1 العربي للنشر والتوزيع, ٢٠٢٣.
19. د. محمد فتحي محمد ابراهيم, التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي, بحث منشور في مجلة البحوث القانونية والاقتصادية العدد (٤),٢٠٢٠.
20. د. ناهد فتحي الحموري, الذكاء الاصطناعي وفقا للاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية, ط دار الثقافة, عمان-الاردن, ٢٠٢٤.
21. د. نريمان مسعود بورغدة, التجارة الالكترونية في عصر الذكار الاصطناعي, ط١, دار هومة, ٢٠٢٣.
22. سعد خلفان الظاهري، الذكاء الاصطناعي ( القوة التنافسية الجديدة ) ، مركز استشراف المستقبل ودعم اتخاذ القرار ، العدد ٢٩٩ ، دبي، الأمارات ، ٢٠١٧ .
23. عادل عبد النور، مدخل الى عالم الذكاء الاصطناعي، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠.
24. علي مرشد العرشاني، إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطوير العمل القضائي: مقاربة تحليلية لواقع القضاء وتحديات التحول الرقمي ، مجلة الباحث العربي، مجلد 6، العدد ٣، ٢٠٢٥.
25. فاطمة عبد العزيز، حسن أحمد بلال، دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الناجزة: دراسة مقارنة مع النظام القانوني والقضائي في دولة قطر، رسالة ماجستير ، كلية القانون، جامعة قطر، بنابر ٢٠٢٣.
26. ليلى مقاتل ، هنية حسني ، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته التربوية لتطوير العملية التعليمية ، بحث منشور بمجلة علوم الإنسان والمجتمع المجلد ١٠/ : العدد: ٤٠/ ٢٠٢١.
27. محمد أبو القاسم علي الرتيمي الذكاء الاصطناعي والنظم الخبيرة، ط1، 2010.
28. محمد عرفان الخطيب ، الذكاء الاصطناعي والقانون، دراسة تأصيلية ة مقارنة في التشريعين المدني التونسي و القطري في ضوء القواعد الأوربية في القانون المدني للإنسالة لعام ٢٠١٧.
29. ميسون بشير خضير العباسي ، عمر علي فارس الجرجري، الذكاء اصطناعي وحجيته في الاثبات المدني، دراسه مقارنه ، مجله كليه القانون للعلوم القانونيه والسياسيه، جامعه الموصل، العدد ٤١، سنة ٢٠٢٣ .